حلول الآداب وطبيعة إسرائيل

أحسنتْ مجلةُ الآداب صنعًا عندما نشرتْ في عامها اليوبيليّ ملفّاً بعنوان «الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة في فلسطين التاريخية: هويَّتُها، واقعيَّتُها، أخلاقيَّتُها،» وهو من إعداد وتقديم: عمر البرغوثي وسماح إدريس. وهذا الترحيبُ بالمبادرة الأثيرة لا يعني بالطبع التوافقَ مع ما جاء في مداخلات السادة المشتركين، وإنّما دافعُه الإحساسُ العميقُ بضرورة صوغ وعي معرفيّ، علميّ ومطابقٍ للواقع، لمضمون القضيّة الفلسطينيّة، التي يُقرّ الجميعُ، على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم السياسيّة، بأنّها القضيّة المركزيّة للأمة العربيّة.

إنّنا كأمة عربيّة، وبعد أكثر من قرن على الصراع مع المشروع الصهيونيّ، نصفُه أو أكثر مع صنيعته إسرائيل كدولة مستقلّة، لم نَصُغْ بَعْدُ وعيَنا القوميَّ لطبيعة هذا المشروع التي تحدِّد المضمونَ السياسيَّ للقضيّة الفلسطينيّة. وكان حرياً بالمثقفين العرب أن يَطْرحوا على أنفسهم أسئلةً من نوع: لماذا حَصَلَ ما حصل؟ لماذا أَخْفقت الحركةُ القوميّةُ العربيّةُ في تحقيق الشعارات التي رفعتْها لمواجهة المشروع الصهيونيّ، في حين نجح هذا الأخيرُ في الوصول إلى غاياته، ولو جزئيّاً، وفي التحوُّل من فكرة مجرَّدة إلى واقع ملموس؟ ولكنّ ذلك للأسف لم يَحْصل! ولعلّ مبادرة الآداب هذه تضع النخبَ المثقفةَ العربيّة على سكّة الوصول إلى الإجابة عن هذا السؤال، بكلّ ما ينطوي عليه ذلك من وعيٍ لطبيعة المشروع الصهيونيّ، واستيعابٍ لنهجه في العمل، ومن ثمّ اكتشافٍ لمواقع الخلل في العمل العربيّ، فكرًا وممارسةً. والأكيد أنّ أيّ أطروحات تُغْفل تلك الطبيعة، أو تقوم على الرغبات الذاتيّة لأحد الأطراف، خاصةً إذا كان الطرفَ الأضعفَ، تبقى محاولاتٍ نظريّةً وغيرَ مطابقةٍ للواقع، الأمرُ الذي يجعلها في وادٍ والصراعَ في وادٍ آخر.

وبصرف النظر عن كلّ اعتذاريّات الصهيونيّة، فإنّ المشروع الذي أنشأتْه، سواء عن تخطيط مسبّق (وهو الأرجح) أو عن صيرورة محكومة بالظروف التي واكبتْ نشأتَه وتطورَه (كما يدّعي الخطابُ السياسيُّ الإسرائيليُّ)، إنّما هو في الجوهر ثكنةٌ استيطانيّةٌ، قاعدتُها في فلسطين المحتلة، ودورُها الوظيفيُّ في الوطن العربيّ المحيط، وارتباطُها بالمركز الإمبرياليّ الأول (أميركا). وهذا يَجْعل إسرائيلَ كيانًا سياسيّاً وظيفيّاً في المقام الأول، لا دولةَ يهودِ العالم كما تَطْرح نفسَها في العادة.

وكونُ إسرائيل عبارةً عن ثكنة استيطانيّة يجعلها ظاهرةً فريدةً، ومن ثمّ فهي تحتاج إلى منهج خاصّ في التحليل والتعامل معها. فهي ليست ثكنةً بالمعنى الدارج للمصطلح، كما أنّها ليست مستوطنةً بالمفهوم الكلاسيكيّ، وإنّما هي خليطٌ من هذا وذاك، الأمرُ الذي يجعلها تنطوي على شقّيْن: يهوديّ يقوم على أرضيّة «المسألة اليهوديّة،» وإمبرياليّ يَسْتند إلى علاقة المشروع الصهيونيّ بالمراكز الإمبرياليّة. وأما دورُها الوظيفيّ، كمركز إقليميّ مضادّ لحركة شعوب المنطقة، فيجعلها ذاتَ أبعاد ثلاثة: فلسطينيّ، وإقليميّ، ودوليّ. وهذه الأبعاد مترابطة عضويّاً، ولا بدّ من الانسجام بينها في حركيّتها لتبقى موحَّدةً عند الجمع بينها في كيانيّة سياسيّة، خاصةً عندما تنطلق هذه من نقطة الصفر في بنائها الذاتيّ وأداءِ دورها الوظيفيّ.

وإذا كانت هذه هي طبيعةَ المشروع الصهيونيّ، فإنّها بالضرورة تشكّل المضمونَ السياسيَّ للقضيّة الفلسطينيّة، وليست ـ من ثمّ ـ قضيّةَ جغرافيا يُمْكن حلُّها بمعادلة «الأرض مقابل السلام،» أو قضيّةً ديموغرافيّةً يُمْكن حلُّها من خلال «العودةِ وتقريرِ المصير» للشعب الفلسطينيّ والتعايش ـ بالتالي ـ مع المستوطنين اليهود بهذه الصورة أو تلك. إنّ جوهر القضيّة الفلسطينيّة هو إلغاءُ الدور الوظيفيّ للثكنة الاستيطانيّة الإسرائيليّة، أولاً وقبل كل شيء، وعندها فقط يُمْكن الكلامُ عن حلول ديموقراطيّة أو سواها. فمادامت إسرائيل تمارس هذا الدورَ فلا مجال للتعامل معها على أساس الحلول السلميّة والتسويات.

ورُبَّ قائلٍ بالمرحليّة ـ وهذا كلام صحيح، خاصةً إذا كان الأمرُ يتعلّق بصراعٍ غايةٍ في التعقيد ولا يُمْكن حسمُه دفعةً واحدة. ولكن لكيْ تكونَ المرحليّةُ سليمةً، لا بدّ لها أن تَخْدم الهدفَ الاستراتيجيَّ، ولا يجوز لها أن تَخْرج عنه. والمرحليّة هي التقدُّم نحو الهدف الإستراتيجيّ على مراحل، لا الاستسلامُ لإرادة العدو بالتدريج، كما كان واقعُ الحال في البرامج الأهليّة المرحليّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة. وهذا التقدُّم يعني إخضاعَ الخصم للإرادة السياسيّة الذاتيّة ووضعَه أمام خيارِ أهونِ الشرَّيْن، لا خيارِ أُولى الحُسْنيَيْن. ولمّا كان المشروع الصهيونيّ ذا أبعاد ثلاثة يشكّل تأمينُها ركائزَ أمنه الإستراتيجيّ الأعلى، فإنّ أزمته لا تتحقق إلا من خلال ضرب الانسجام بين هذه

* ـ باحث فلسطينيّ في تاريخ فلسطين وقضيّتها، يُقيم في سوريّة. له عدة مؤلّفات، آخرُها كتاب **إسرائيل في خمسين عامًا، المشروع الصهيونيّ من المجرّد إلى الملموس** (دمشق: دار جفرا، ٢٠٠٢)، ويقع في ٣ مجلدات من ١٨٠٠ صفحة.

الركائز. والمدخل السليم لضرب هذا الانسجام يتمثّل، أولاً وقبلَ كلِّ شيء، في إحباط الدور الوظيفيّ للمشروع الصهيونيّ، والتركيزِ على ربط البعد الفلسطينيّ من الصراع ضدّ المستوطن الإسرائيليّ بالبعد الإقليميّ بشكلٍ لا فكاك منه.

القاسم المشترك

إنّ القاسم المشترك لإسهامات السادة المشاركين في ملف الآداب، خلا الأستاذ محمد جمال باروت جزئيّاً، هو حصرُ القضيّة الفلسطينيّة بالبعد الفلسطينيّ من الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ. ولذلك فهي تُعنى بحلّ مشكلة الشعب الفلسطينيّ، التي تتمثّل في العودة وتقريرِ المصير ونمطِ الإطار السياسيّ الذي يمكّنه من التعايش مع الاستيطان اليهوديّ بهذا الشكل أو ذلك. ويقول الأستاذ باروت: «وأمّا صراع إسرائيل مع العالم العربيّ فلن يتوقّف، ويمكن أن تبقى فيه ـ كما رأت كارين آرمسترونغ ـ دولةً من طراز القلاع الصليبيّة القديمة التي لم يبقَ منها سوى ما تديره مصالحُ الآثار اليوم في المنطقة. لقد ادّعت الصهيونيّة أنها أعادت 'الشعبَ اليهوديّ' إلى التاريخ كـ 'شعب طبيعيّ،' لكنّ عليها أن تَعْترف اليوم أنّ دولتها لم تكن ولم تصبح وقد لا تستطيع، إذا ظلّت كذلك، أن تكون دولةً طبيعيّةً في المنطقة.» فإنْ صحّ هذا التقويم، وهو الأقربُ إلى الواقع، فهل باستطاعة إسرائيل أن تكون سوى ثكنة استيطانيّة إذا استمرّ صراعُها مع العالم العربيّ؟ وفي تلك الحالة، كيف يمكن أن يَنْطبق عليها ما يَطْرحه باروت بقوله: «حلّ الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة هو الأنبلُ والأكثرُ أخلاقيّةً وعدالةً. ولو كان العالمُ صحيحَ العقل لدَفَعَ باتجاهه»؟

إنّ جميع «الحلول» المطروحة في الملفّ، على اختلاف تلاوينها، تقوم على الفرضيّة الأساسيّة بوجوب عودة الشعب الفلسطينيّ إلى وطنه، الأمرُ الذي يُقرّ الجميعُ باستحالة تحقيقه في ظلّ الواقع القائم. فقد أكّد الأستاذ سلمان أبو ستّة ذلك في عنوان مقاله «العودة هي أساسُ أيّ حل،» وأَرْدف بقوله: «لن يُحَلّ الصراعُ بمعاهدة سلام، أو بدولتيْن، أو بحلّ المستوطنات، بل بالعودة إلى الوطن.» غير أنّه لم يلبث أن استدرك قائلاً: «طريقُ السلام هو تطبيقُ العدالة كما وصَفَهَا القانونُ الدوليّ، ولكنّ تركيبةَ إسرائيل العنصريّة لن تَقْبل هذا في المستقبل القريب من دون قوة قاهرة.» وللحقّ، فإنّه بمعزل عن عودة الشعب الفلسطينيّ إلى وطنه تَفْقد الحلولُ المطروحةُ معناها ومغزاها! ولكنْ، وعلى افتراضِ تطبيقِ هذا الحقّ جدلاً، فهل يحلّ ذلك القضيّةَ الفلسطينيّةَ فعلاً؟ وماذا عن دور إسرائيل الوظيفيّ في المنطقة، وهو دورٌ تعتبره الولاياتُ المتحدةُ ركنًا في أمنها القوميّ؟ وماذا عن العلاقة المتميّزة مع أميركا، المعبَّر عنها في ما يسمّى «التعاونَ الاستراتيجيَّ» بينهما؟ وإذا ظلّ هذا التعاونُ قائمًا، بل تعزَّزَ بشكلٍ مطّردٍ، كما هو واقع الحال، فما هي القوة القاهرة المرشّحة لإجبار إسرائيل على «تطبيق العدالة كما وَصَفها القانونُ الدوليُّ»؟

في المقابل، ليس هناك من قضيّة تحظى بإجماع المستوطنين اليهود في فلسطين المحتلّة مثل رفضهم القاطع لحقّ فلسطينيّي الشتات في العودة، لا إلى المناطق المحتلّة عام ١٩٤٨ فحسب، بل إلى تلك التي احتُلّتْ عامَ ١٩٦٧ أيضًا. وإزاء هذا الإجماع يبدو أنّ تحرير فلسطين بـ «القوة القاهرة» أسهلُ من تجسيد «حقّ العودة» على طاولة المفاوضات. ومادامت هذه القضيّةُ عصيّةً على الحلّ، فسيبقى الطريقُ مسدودًا أمام هذا النمط من الحلول المطروحة في الملفّ. ومهما يكن، فإنّ الفلسطينيّين بمفردهم لا يستطيعون تجسيدَ «حقّ العودة،» سلمًا أو حربًا، كما أَثْبتت السنواتُ الخمسَ عشرةَ الأخيرة. فإسرائيل، التي بُنِيَتْ وأُعِدَّتْ لمواجهة دول المنطقة مجتمعةً، لا يستطيع جزءٌ صغيرٌ من الأمة العربيّة فرضَ إرادته عليها عنوةً. ولذلك، فلا مجال أمام الفلسطينيّين أن يحلّوا قضيّتَهم وحدهم، حتى لو حَصَروا جهودَهم في البعد الفلسطينيّ من الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، كما حَصَلَ تحت شعار «استقلال القرار،» الذي رَوَّجَتْ له، وسَلَكَتْ سبيلَه، قيادةُ منظمة التحرير الراهنة. ولكنّ ذلك لا يلغي أبدًا الدورَ الفلسطينيَّ في إدارة الصراع مع المشروع الصهيونيّ، بل، على العكس، يحمّله مسؤوليّةً تتوازى مع موقع الشعب الفلسطينيّ في جبهة القوى المناهضة لذلك المشروع.

إنّ خصوصيّة موقع الشعب الفلسطينيّ في هذه الجبهة تضع على عاتقه، ولاسيّما على قيادة نضاله، مسؤوليّةً متميِّزةً. فهو، أسوةً بأجزاء الأمة العربية الأخرى، مستهدَفٌ بالدور الوظيفيّ لذلك المشروع؛ ولكنّه فوق ذلك، وَقَعَ الخيارُ على أرضه الوطنيّة لتشكّل «القاعدة الآمنة» للثكنة الاستيطانيّة الإسرائيليّة، بما يعنيه ذلك من تهويدٍ لفلسطين ـ أرضًا وشعبًا وسوقًا. ولكي يستقيم العملُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ، وينسجمَ مع الدور المناسب لموقع هذا الشعب في جبهة الأصدقاء، فعليه أن يحتلّ مكانتَه اللائقةَ في إدارة الصراع مع العدوّ المشترك. وقد أصاب

الدكتور فيصل درّاج عندما أكّد على ضرورة أن تَمْتلك القيادةُ الفلسطينيّةُ تصوُّرًا جوهريّاً لعملها، وَصَفَه بالتالي: «...العمل الوطنيّ كمشروع سياسيّ استراتيجيّ. والمقصود بذلك تصوُّرٌ نظريٌّ وعمليٌّ واعٍ للأهداف ووسائله، يَرْبط بشكلٍ مشخَّص بين غاياته وسُبُل الذهاب إليها، معتمدًا جهدًا مؤسساتيّاً قوامُه الاجتهادُ الجماعيُّ وتعدديّةُ العقول واحترامُ الطاقة الكفاحيّة الإنسانيّة.» وصَدَقَ الدكتور درّاج عندما قال في نهاية مقالته: «إنّ التاريخ قد أَنْهى منذ زمنٍ دورَ منظّمة التحرير، واستبقى منها ما يشير إلى ضرورة رحيلها الأخير والنهائيّ بعد أن غَدَتْ أداةً تعوّق الفعلَ الوطنيَّ الفلسطينيَّ وتبدِّد كفاحَه.»

وفي مقالةٍ بعنوان «التطور التاريخيّ لفكرتَي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة،» يَعْرض الدكتور ماهر الشريف سيرورةَ الفكرتيْن ومصيرَهما. ويقول: «الشكل الأنسب للحلّ، وإنْ كان غيرَ واقعيٍّ اليومَ: دولةٌ ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة، وعودةُ اللاجئين، وإلغاءُ حقّ العودة لليهود.» وللحقّ، فإنه إذا كان من حلّ سلميّ للقضيّة الفلسطينيّة فهو الحلّ الديموقراطيّ، الذي يُغلِّب مصالحَ البشر على تقاسم الحجر. ولكنّ الحلول الديموقراطيّة للتناقضات تأتي في العادة تتويجًا لنضالٍ قوًى تتمتّع بهذه الصفة ـ وهذا أمرٌ مفقودٌ في الحالة قيد البحث، وعلى الجانبيْن. ولا غرو أن يصل الشريف إلى نتيجةٍ مفادُها «أنّ هدف إقامة دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة في فلسطين يظلّ هدفًا طوباويّاً وغيرَ واقعيّ، في ظلّ موازين القوى القائمة، وفي ضوء المناخات السياسيّة والنفسيّة السائدة بين اليهود في إسرائيل.» ويَخْلص في ختام مقالته، وهو مصيب في تقديره، إلى التالي: «يبدو أنّ الباب سيبقى مسدودًا أمام كلّ الحلول، طوباويّةً كانت أو أقلّ طوباويّة.» ومع ذلك، فهل ينفي هذا ضرورةَ البحثِ عن حلول وطرحها كأحد أسلحة النضال الذي لا فكاك منه؟ بالتأكيد لا. ولكنْ كلّما كان الطرحُ مدروسًا أكثر، جاء مردودُه على النضال أعلى. ومن هنا أهميّةُ الحوار الهادئ للتوصل إلى الطروحات الأرقى التي تشكّل سلاحًا أمضى في أيدي أصحابها.

أما الدكتور جوزيف مسعد، فأشار في مقالته إلى نقطةٍ غايةٍ في الأهميّة، وهي «إعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ،» لأنه يرى بحقّ أنّ «ما قبلته م.ت.ف والسلطة الفلسطينيّة [في أوسلو] هو صفقة يَحْصل بموجبها فلسطينيّو الضفّة وغزّة على حكم ذاتيّ، مقابلَ التخلّي عن اللاجئين وعن فلسطين ٤٨.» وهو يحمِّل إسرائيلَ والسلطةَ الفلسطينيّة المسؤوليّةَ عن ذلك عندما يقول: «لقد نجحتْ إسرائيلُ في تحطيم الوحدة السياسيّة للشعب الفلسطينيّ. وهذا هدف تَحَقّق رسميّاً في مؤتمر مدريد، وتَعَزّز منذ ذلك الحين بسبب عملية أوسلو. فـ 'عملية السلام' من مدريد إلى يومنا هذا لم تعمِّق الفوارقَ بين المصالح الماديّة الفلسطينيّة فحسب، بل وضعتْها أيضًا في حال تناقضٍ ضِمْنَ لعبة أَمْلَتْها إسرائيلُ وقَبِلَتْها السلطةُ الفلسطينيّة.» والواقع أنّ القيادة الفلسطينيّة، التي تتربّع حاليّاً على عرش السلطة المنهار، قد سبقتْ إسرائيلَ في ضرب وحدة الشعب الفلسطينيّ، ووحدةِ نضاله ومصيره. فحتّى عندما كان سلوكُ إسرائيل عاملاً أساسيّاً موحِّدًا لهذا الشعب، بدأتْ تلك القيادةُ تَطْرح «البرامجَ المرحليّة» في السبعينيّات من القرن الماضي. وكانت تتغطّى انتهازيّاً بواقع الشتات الفلسطينيّ، بدلاً من صياغة المشروع السياسيّ الفلسطينيّ بالشكل المناسب لهذا الوضع، ومن ثم التأكيد على مركزيّة الموقف السياسيّ العام، مع ديموقراطيّة الممارسة للتجمُّعات الفلسطينيّة حسب أوضاعها في محيطها.

وانتقد الأستاذ أمير مخّول في مقالته «بين جوهر إسرائيل وتجزيئيّة الحلول» المقاربةَ الفلسطينيّةَ في إدارة الصراع، وأشار إلى وحدة السياسة الإسرائيليّة إزاء فلسطين وشعبها، في مقابل النهج التجزيئيّ الذي يَسْلكه الجانبُ الفلسطينيّ. وقال: «إنّ الاختلاف، في الواقع، موجودٌ فقط في تعاملنا **نحن** مع الجوهر الإسرائيليّ، الذي نحاول تجزيئَه على مقاس حالتنا المجزَّأة كشعب.» والواقع أنّ هذا التجزيء، الذي يَكْمن أساسُه في تدنّي مستوى الوعي بطبيعة المشروع الصهيونيّ، لم يتوقّف عند البعد الفلسطينيّ من الصراع مع إسرائيل، وإنما تجاوَزَهُ إلى البعد الإقليميّ. وليس من قبيل المصادفة أن تتخندق قيادةُ منظمة التحرير في غير معسكرها الطبيعيّ والصحيح، الأمرُ الذي انعكس في بنيتها التنظيميّة، كما في نهجها السياسيّ في العمل. أما قولُ الأستاذ مخّول إنّ «حلّ الدولتيْن ضروريّ مادام غيرَ مقيَّد بإنهاء الصراع،» فتنفيه د. غادة الكرمي، التي تؤكّد أنّ «من المفارقات اللاذعة أنّ سياسات إسرائيل هي التي دَمَّرَتْ خيارَ الدولتيْن، لأنّها ضَمنتْ أن لا تقوم قائمةٌ لأيّ دولة فلسطينيّة مستقلّة.» وهذا ينطبق على الموقف الذي يَطْرحه السيِّد محمد نفّاع.

تقديم الملفّ

في التقديم للملفّ، قال مُعدّاه، السيِّد عمر البرغوثي والسيِّد سماح إدريس، ما يلي:

«في العقود الثلاثة الأخيرة كان شعار 'دولتان لشعبيْن' يُعدّ تعبيرًا عن الواقعيّة والحكمة السياسية في آن واحد. أما الآن، فلا بدّ من بدء التفكير بجديّة ونزاهة في ما إذا كان ذلك الشعارُ لايزال صحيحًا. بل لا بدّ من التفكير في ما إذا كان شعار 'دولة ديمقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة،' وهو شعارٌ يَطْرح حلاً

إنسانيّاً وأخلاقيّاً للصراع، قد بات أكثرَ واقعيةً كحلّ لهذا الصراع.»

ولكنّ هذا الكلام، على أهميّته وبلاغته، ليس دقيقًا تمامًا. فشعار «دولتيْن لشعبيْن» لم يَكُنْ في الماضي، وليس هو في الحاضر، تعبيرًا عن الواقعيّة والحِكْمة السياسيّة، وإنّما عن الانتهازيّة والتخلّف السياسيّ، كما تشير الحججُ والأدلّةُ التي أوْردها السادةُ المساهمون عمومًا في طروحاتهم للحلول التي يرتأونها. وعلى العموم، فليس صحيحًا أنّه كان يحظى بالإجماع الذي جرى الترويجُ الإعلاميُّ له، بل كان ـ منذ إطلاقه، ولايزال ـ يلقى معارضةً واسعةً، سواء على الساحة الفلسطينيّة أو العربيّة. وفي المقابل، فإنّ طرح شعار «دولة ديمقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة» ليس أكثرَ واقعيّةً كحلّ للصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، مع أنّه بالفعل أكثرُ إنسانيّةً وأخلاقيّةً، بل هو أكثرُ طوباويّة أيضًا. وإذا صحّ طرحُ الشعار كحلّ للمدى البعيد، فماذا عن المستقبل القريب والوسيط؟

الحلول عند هذه اللحظة

لتحاشي الوقوع في المحظور مرةً أخرى، لا بدّ من التأنّي في طرح شعارات «الحلول» للصراع المحتدم في منطقتنا، وهي حلول يتوقف معيارُ سلامتها على مطابقتها للواقع في حركيّته. ونظرًا لأنّ حركة إسرائيل هي المولِّدُ الرئيسيُّ لهذا الصراع، فإنّ شرط سلامة مشاريع الحلول، المرحليّةِ والبعيدةِ المدى، هو انطلاقُها من وعي علميّ بطبيعة المشروع الصهيونيّ كما ذكرنا، ومن فهم معرفيّ ـ بالتالي ـ لسلوك إسرائيل السياسيّ ودوافعه وغاياته، وما يترتّب على ذلك من منعكسات على أوضاعها الداخليّة، وعلى المنطقة عمومًا. وهذا، بطبيعة الحال، عملُ مؤسّسات للدراسات الإستراتيجيّة المتخصِّصة بإسرائيل، والتي ليس منها في الوطن العربيّ واحدةٌ تستحقّ هذه التسمية. ومع ذلك، فلا بأس بالعمل الفرديّ، إذا توفّرتْ له منابر، كما في مبادرة الآداب هذه. فالجميع يَعْرف المستوى المتدنّي لمعالجة قضايا الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ في الصحافة ووسائط الإعلام العربيّة. ومهما يكن، فإلى أين تتّجه إسرائيلُ في هذه المرحلة من سيرورتها، كمشروع لم يُستكملْ بعدُ، خاصةً وأنّ قيادتَها تَنْظر إلى خارطة الشرق الأوسط على أنّها ليست نهائيّة؟! وعن أيّ إسرائيل نتكلّم، وهي تَرْفض إلى الآن تحديدَ حدودها الجغرافيّة أو البشريّة أو السياسيّة، بينما تَعْتبر الشعبَ الفلسطينيَّ عنصرًا متغيِّرًا يُمْكن التحكُّمُ بمصيره وفق احتياجاتها الاستيطانيّة، مادامت تمتلك القوةَ لذلك؟!

إنّ التمعّن في حركة إسرائيل الراهنة، انطلاقًا من الإطلال على ما تُنْتجه مراكزُ البحث الاستراتيجيّ فيها، يشير بكلّ وضوح إلى أنّ همَّ القيادة السياسيّة/العسكريّة الإسرائيليّة الأوّل هو تهيئةُ المشروع الاستيطانيّ الصهيونيّ للانخراط الأعمق في استراتيجيّةِ أميركا الكونيّة لتجسيد النظام العالميّ الجديد بقيادتها. وهذا يعني تغليبَ الشقّ الإمبرياليّ على اليهوديّ في التكنة الاستيطانيّة الإسرائيليّة، ويعني من ثمّ المزيدَ من عسكرة المستوطِن، بعد أن قَطَعَ مرحلةً طويلةً من الرسملة بفعل المجتمع الصناعيّ ـ الحربيّ فيه. والأكيد أنّ لهذا التوجه انعكاساتٍ على الأوضاع الداخليّة في إسرائيل، كما على الأوضاع في المنطقة عمومًا. إلاّ أنّ أثره على البعد الفلسطينيّ من الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ سيكون الأشدّ. وليس أدلّ على ذلك من الاجتياح الأخير لمناطق السلطة الفلسطينيّة، بهدف قطع الطريق على تنامي أيّ حضور سياسيّ فلسطينيّ غربيَّ نهر الأردن، ومن الانقلاب في سياسة المؤسسة الحاكمة في إسرائيل تجاه السكّان العرب في المناطق المحتلّة سنة ١٩٤٨. وكلُّ محاولة لطرح الحلول للصراع الدائر في الشرق الأوسط تبقى غيرَ مطابقةٍ للواقع منهجيّاً، وستصل من ثم إلى مقولاتٍ طوباويّةٍ، ما لم تأخذْ في الاعتبار هذا التوجُّهَ للمشروع الصهيونيّ في هذه المحطة مِنْ تبلوره.

كما أنّ الحلول المطروحة تُعْفي المستعمرين اليهودَ في فلسطين من أيّ دور في النضال للوصول إلى تلك الحلول، علمًا بأنّها ستكون لصالح الجميع في «الدولة الديموقراطيّة» المنشودة. فهل على الشعب الفلسطينيّ، لأنه الطرفُ الأضعفُ، أن يناضِلَ ويضحّي وحده، وأن يقدِّم ثمارَ تضحياته ـ إذا قُيِّض له النجاحُ ـ على طبق من فضّة للمستعمِر الإسرائيليّ الذي ظَلّ يقاتِله حتى النهاية؟ إنّ الحدّ الأدنى من العلاقات الديموقراطيّة هو أن يأخذ المرءُ موقعَه في المجتمع بحسب دوره فيه، وأن يَأْكل خبزَه بعرق جبينه. فما الذي يبرِّر للمستعمرين اليهود حقوقَهم المفترضةَ في الدولة الديموقراطيّة؟ وإذا كانت القوةُ هي التي تَفْرض نفسَها، وعمد المستعمرون إلى استخدامها، كما هو واقع الحال، فهل يبقى أمام الشعب الفلسطينيّ خيارٌ دون اللجوء إليها؟ وعندها، كيف يُمْكن الوصولُ إلى الحلّ الديموقراطيّ، الذي كان العنفُ سبيلَه؟

مهما يكن، فلا بأس من تداول هذه الأفكار كأرضيّة للحوار العقلانيّ، وكسبيلٍ لتعميق الوعي بطبيعة الصراع الدائر في المنطقة، على أمل التوصل إلى النهج الأرقى لإدارته، سواءٌ لناحية صياغة مضمونه السياسيّ، أو لبناء شكله التنظيميّ.

دمشق